

لنت... «ويكيليكس»



خلال تظاهرة منددة بخنفر في الضفة الغربية مطلع العام الحالي

مكاتب دولية، إلى جانب التغطيات الناجحة، وخصوصاً خلال العدوان على غزة عامي 2008 و2009.

وبين الحين والآخر، كانت تبرز اتهامات جديدة لقناة «الجزيرة» بعقد صفقات سرية مع الإدارة الأميركية، والتغاضي عن جرائمها في العراق، لكن خنفر أظهر دبلوماسية رفيعة في رد تلك الاتهامات، مستغلاً حادثة نشر وثائق تفضح الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش، والوزير الأول البريطاني السابق توني بلير، باستهداف قناة «الجزيرة» أثناء غزو العراق. ومن العدوان على غزة، مروراً بالانقسام الفلسطيني الداخلي، وصولاً إلى الثورات العربية، لم تتوقف الانتقادات التي طاولت «الجزيرة» من قبل بعض الأنظمة العربية، ومن قبل محللين اتهموا القناة بـ «عدم الحياد، والتعامل بمنطق مزدوج، والكيل بمكيالين في تغطية الثورات». هكذا اتهمت المحطة بدعم الثورتين التونسية والمصرية، والتغاضي عن ثورة الشارع البحريني، والمضي في دعم الانتفاضة السورية إلى مرحلة التزوير والتحريض...

«الراي الآخر» والـ CIA

أما الاتهام المباشر الأول الذي تلقاه وضاح خنفر بالتعامل مع الاستخبارات الأميركية، فوجهه إليه القيادي في «منظمة التحرير الفلسطينية» صائب عريقات، قائلاً إن خنفر «يتعاون مع مندوبين للاستخبارات الأميركية تحت غطاء صحافي». وجاء هذا الاتهام بعد نشر «الجزيرة» وثائق تفصح للتواطؤ بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي.

وبموازاة ذلك، تواصلت معارك وضاح مع زملائه في القناة، وبقدر ما كان يحصد دعماً رسمياً، كان يخسر زملاء «وحلفاء» سابقين استقالوا من القناة، متهمين إياه بالانحراف عن خطها التحريري. وأبرز المستقلين في الفترة الأخيرة حافظ الميرازي، ويسري فودة، وصولاً إلى غسان بن جدو، وعدد من المذيعات مثل لونة الشبل، ولينا زهر الدين... بينما لم يفهم كثيرون إلى اليوم سر إقصاء سامي حداد وتوقف برنامجه.

وفي مواجهة تلك الاتهامات، كان المدير العام لـ «شبكة الجزيرة» ينكر ويرفض حصره في غطاء سياسي معين، أو تهمة إقصائه لزملائه، قائلاً إنه كان يتعامل مع صحافيين من

«الجزيرة نت»، وسبب العداء بين الرجلين هو خلاف بشأن السياسة التحريرية، إذ لم يكن آل محمود يستسيغ سيطرة الإسلاميين، والتوجه الإخواني، على سياسة القناة، ولا سيما في طريقة التعاطي مع الخلاف الفلسطيني الداخلي قبل الانقسام.

المنعطف الكبير

في 2007، أي في السنة نفسها التي خرجت فيها فضيحة داد الله، أصدر ولي العهد القطري تميم بن حمد مرسوماً، أبعده بموجبه وضاح خنفر من عضوية مجلس إدار القناة. وعيد بعضهم ذلك بمثابة بداية النهاية لخنفر. لكن الرجل ظل مديراً عاماً للشبكة، رغم عزله من عضوية مجلس الإدارة، بينما عين «خصمه» آل محمود في عضوية المجلس. وازداد خصوم خنفر في هذه المرحلة وسط تنبؤات قوية بتنحيته وترشيح الإعلامية الجزائرية، وإحدى مؤسسات القناة، خديجة بن قنة لخلافته، نظراً إلى قربها من الشيخة موزة بنت ناصر، زوجة أمير دولة قطر. وأثار هذا الأمر حساسية بينها وبين خنفر، بلغت حد القطيعة، رغم نفي بن قنة علناً ترشيحها للمنصب. وخلافاً للتوقعات، عرف خنفر مرة أخرى كيف ينتصر في معركة جديدة، واحتفظ بمنصبه، وأحاط نفسه بعدد من المستشارين، ما أثار حفيظة زملائه، الذين رأوا أنه بسط هيمنة «الإخوان» على القناة، وفرض حاجزاً بينه وبين زملائه في المحطة، ما أدى إلى تعرض بعضهم لعقوبات وإقصاء مهني. هكذا كان وضاح خنفر يدير بهدوء وثقة جبهات الصراع هذه، مستنداً إلى دعم قوي من القيادة القطرية، عرف جيداً كيف يحتفظ به، إذ حصد نجاحات كبيرة من خلال توسيع عمل الشبكة وفتح

الاستخبارات الأميركية: هل الترويج لبن لادن كان بمباركة من العم سام؟ وكان أول تحدٍ حقيقي واجهه خنفر، يوم أثيرت اتهامات في وسائل إعلام غربية، زعمت بأن إدارة قناة «الجزيرة» تورطت في تسليم الإدارة الأميركية صوراً تلفزيونية صوّرها فريق المحطة الذي رافق الملا داد الله، واستخدمتها القوات الأميركية في تحديد مكان إقامة القائد الطالباني في ولاية هلمند، مما أدى إلى اغتياله عام 2007.

وكانت الانتقادات بشأن الخط التحريري لـ «الجزيرة» تتصاعد من الداخل أيضاً، فبات الرجل يواجه خصوصاً من داخل مجلس إدارة القناة، أبرزهم عبد العزيز آل محمود، الذي أقاله خنفر من رئاسة تحرير

صرف العديد من أفراد الطاقم القديم، واستبدله بمستشارين ومساعدين لا عد لهم ولا حصر. كان يتدخل في كل كبيرة وصغيرة تخص المذيعات، إلى درجة أنه وصفهن بتمثيل الشمع، وأصدر تعميماً يمنعهن فيه من انتعال الكعب العالي.

«الجزيرة» ومسلل الاتهامات

أثناء إدارته للمحطة القطرية، واجه خنفر ضغوطاً أميركية وغربية وحتى عربية، سببها انفراد «الجزيرة» في بث أشرطة فيديو للقيادي السابق لتنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن. وكان هو يدافع عن سياسة القناة بحجة عرض «الراي والرأي الآخر». ما يطرح تساؤلات اليوم، بعد انكشاف تواطئه مع



في عام 2007 اتهمت المحطة القطرية بالمساعدة على اغتيال الملا داد الله

على أسيرة المستشفى وامرأة مصابة في وجهها إصابة بالغة». لكنّ المسؤولة الأميركية لم تنقذ عند هذا الحد، بل واصلت انتقاد ما بقي من الموضوع نفسه حتى وعدها خنفر بإزالة الموضوع عن الموقع، «لكن ليس فوراً، لأن ذلك سيثير الريبة». ويبدو أن المدير العام لـ «شبكة الجزيرة» فهم درس جيداً، فأبلغ المسؤولة أنه قال للعاملين في الموقع إنه يتعين عليهم إرسال مسودة لأي مادة تنشر في قسم «تغطية خاصة» ليطلع عليها قبل نشرها. ثم أنهى حديثه قائلاً: «لا أقول إن هذه الأشياء لن تتكرر على الموقع، لكنها عملية تعلم مستمرة»!

يبدو أنه يزعم الإدارة الأميركية أكثر من المحطة، إذ أشارت مسؤولة الشؤون العامة إلى موضوع نشر على الـ «الجزيرة نت»، ويحتوي على «شهادة حية من تلعفر»، وقد نشرت في الموضوع نفسه «صورة أوراق ملطخة بالدماء ومثقوبة بالرصاص». ويضغط المشاهد على ثقب الرصاص للوصول إلى شهادة عشرة «شهود عيان» مفترضين يصفون العمليات العسكرية الأخيرة في تلعفر (شمال غرب العراق). لم يتردد خنفر في إظهار «حسن نيّته»، فأوضح أنه «أطلع على الموضوع وأزال صورتين (طفلان مصابان

للمنتجة. وعن قلق الأميركيين من اللغة التحريضية التي تبث على «الجزيرة»، أعلن خنفر أن المحطة تتمتع بسلطة فقط على مراسليها، «فيما المشكلة تكمن في الأشخاص الذين تجري مقابلات معهم». أما الفقرة السادسة فحملت عتياً من وضاح خنفر على الإدارة الأميركية بسبب تقاريرها عن أداء «الجزيرة» (التي تركّز فقط على السلبيات...) فإنها لا تشير مثلاً إلى المساحة التي أعطاها للمتحدثين الرسميين الأميركيين...

ومن قناة «الجزيرة» انتقل الحديث إلى الموقع الإلكتروني للمحطة الذي

استفاض شارحاً طريقة تحقيق قناة «الجزيرة» للتوازن في بث أخبارها: «المحطة قد تعرض وجهة نظر شخص في برنامج معين (...). وتعود لتعرض وجهة نظر توازنها في البرنامج نفسه أو في وقت لاحق من اليوم نفسه، بما أن «الجزيرة» هي قناة تبث 24/24». أما الفئة الثالثة فهي تلك التي يصعب حلّها، مثل بث الفضائية القطرية (للاشرطة الإرهابية). وهنا أبلغ المسؤولة الأميركية «أننا سنسندم باستعمال هذه الأشرطة، لكن السؤال هو: كيف سنستخدمها؟» مشيراً إلى أن الأشرطة تشاهد مراراً وتضع

أب الذي حمل في صفحته الأولى عنوان «العنف في العراق». هنا ذكر جملة وردت في التقرير تقول «بعد انتهاك المحطة للاتفاق الذي جمعها بالمسؤولين الأميركيين...» معلناً أن هذا «الاتفاق» كان شفهيّاً، «ونحن كمؤسسة إخبارية لا يمكننا توقيع اتفاقيات من هذا النوع...».

لكن الإعلامي الفلسطيني سرعان ما تخطى الشكليات ليعلن أن النقاط التي ذكرتها التقارير الأميركية تصنّف في ثلاث فئات: «بعضها أخطاء بسيطة يمكن أن نقبلها ونصححها، وبعضها مقتبس من خارج سياقها»، وهنا